مرزوق الغانم يعود لرئاسة المجلس

المحكمة الدستورية

الغانم إلى سدة الرئاسة والنواب السابقون

«الدستورية» تبطل مجلس «2022»

سعدون حماد: أخطاء جوهرية لحكومة أحمد النواف تسببت في إبطال الانتخابات الأخيرة

كتب : أحمد الهديبان

"يعود المجلس السابق، ويعتبر قرار حله باطلا من الناحية القانونية"، هذا هو ملخص تفسير حكم المحكمة الدستورية الذي نطقت به أمس، والذي بناء عليه يعود رئيس مجلس مرزوق الغانم للرئاسة مجددا، وجميع النواب في المجلس السابق الى مقاعدهم.

في هذا السياق أكد النواب العائدون أن حكم المحكمة الدستورية هو عنوان الحقيقة ، وأنه يصحح خطأ الحكومة في التعامل مع مجلس الامة السابق، مشددين على أنهم سيواصلون الدفاع عن حقوق وقضايا ومطالب الشعب الكويتي الاساس بالعمل .

وقضت المحكمة الدستورية في جلستها أمس الأحد ببطلان مجلس الأمة (2022) لبطلان مرسوم حل المجلس وإعادة مجلس 2020.

وقررت المحكمة في منطوق الحكم إبطال عملية الانتخاب برمتها التي أجريت في سبتمبر الماضي في الدوائر الخمس وبعدم صحة عضوية من أعلن فوزهم فيها لبطلان حل مجلس الأمة وبطلان دعوة الناخبين لانتخاب أعضاء مجلس الأمة التي تمت على أساسها هذه الانتخابات مع ما يترتب على ذلك من آثار أخصها أن يستعيد المجلس المنحل بقوة الدستور سلطته الدستورية كأن الحل لم يكن.

وغير مرزوق الغانم مسمى رئيس مجلس الأمة في «بايو» حسابه الشخصي في "تويتر" بعد حكم المحكمة الدستورية.

من جهته قال النائب سعدون حماد إن رفع سمو رئيس مجلس الوزراء الشيخ أحمد النواف كتاب عدم التعاون مع مجلس 2020 قبل أن يقسم أمام مجلس الأمة كان سببا رئيسا من أسباب إبطال الانتخابات الأخيرة.

وأوضح حماد في تصريح بالمركز الإعلامي لمجلس الأمة أنه بتاريخ 2 أغسطس أقسم النواف مع حكومته أمام سمو الأمير وفي اليوم نفسه رفع كتاب عدم التعاون مع مجلس الأمة رغم أن رئيس الوزراء والوزراء لم يقسموا أمام مجلس الأمة وبالتالي أين هو عدم التعاون؟

وبين أن الدستورية لم يكن أمامها خيار إما أن تحكم ببطلان إجراءات الانتخابات أو الاتجاه لإبطال الانتخابات برمتها بسبب بطلان مرسوم الحل وهو ما حصل.

وأضاف إنه تم تقديم العديد من الطعون الانتخابية ومنها ما يتعلق بالنتائج، واتضح للمحكمة أن هناك الكثير من محاضر النتائج لا يوجد فيها تواقيع للقضاة وغيرها من الأمور.

وأكد أن أعضاء المحكمة الدستورية مشهود لهم بالنزاهة، منوها بأن المحكمة الدستورية سبق أن أنصفته في طعون سابقة ومنها الطعن الذي تقدم به في انتخابات عام 2008 عندما ردت إليه المحكمة 1223 صوتا خصمت منه بسبب أخطاء في التجميع وأدى ذلك إلى نجاحه في الانتخابات.

ونوه حماد إلى أنه منذ أول يوم في الترشيح للانتخابات الماضية صرح بأن المجلس القادم مبطل بسبب مرسوم الحل، معربا عن شكره للمحكمة الدستورية التي قضت ببطلان الانتخابات الأخيرة وعودة مجلس الأمة 2020 لإكمال مدته الدستورية.

من ناحيته قال النائب د. عبد الله الطريجي: كل الشكر لقضائنا العادل في الانتصار للدستور.

وأضاف: حكم المحكمة الدستورية يصحح خطأ الحكومة في التعامل مع مجلس الأمة السابق، العودة إلى الحق فضيلة ولا يصح إلا الصحيح.

وتابع: نسأل الله أن يعيننا على استكمال ما لم نتمكن من تحقيقه في مجلس2020 وأن نكون عند حسن ظن الشعب الكويتي الوفي.

بدوره قال عضو مجلس الأمة 2020 محمد عبيد الراجحي بعد صدور حكم المحكمة الدستورية اليوم "امس" في شأن إبطال مجلس 2022 وبالتالي إعادة المجلس السابق، «الحمدلله من قبل وبعد وبإذن الله سنكون خادمين للبلاد والعباد ونسأل الله أن يكتب الخير لبلدنا الحبيبة».

وأضاف «شكر خاص لخوي وولد عمي ونسيبي الدكتور مبارك الطشة وأقوله مثلتنا خير تمثيل يا بوحمود وبيض الله وجهك».

من ناحيته قال نائب مجلس 2020 أحمد مطيع العازمي «الحمدلله على كل حال، صدر اليوم "امس" حكم المحكمة الدستورية بإبطال مجلس 2022»، مؤكدا أن «هذا الحكم يجب أن يكون نبراسا يهتدى به ليضع حدا للعبث والتخبط المتكرر الذي أدى لإبطال العديد من المجالس النيابية الأمر الذي أثر سلبا على مسيرة الإصلاح والتنمية وتسبب في إعاقة سبل الإنجاز والنهوض بوطننا العزيز وشعبه الكريم»

جنان بوشهري

حامد البذالي

سعدون حماد

- محمد الراجحي: الحمدلله من قبل وبعد وبإذن الله سنكون خادمين للبلاد والعباد
- مطيع: هذا الحكم يجب أن يكون نبراسا ليضع حدا للتخبط المتكرر الذي أدى لإبطال العديد من المجالس
- الحمد: انتصار للدستور وإعادة الأمور لنصابها الصحيح بعد الخلل الكبير الذي رأيناه بالانتخابات
- الديحاني: سنستمر بالدفاع عن حقوق وقضايا ومطالب الشعب الكويتي الأساس بالعمل
- الجمهور: سأتقدم اليوم بطلب استعجال التصويت على قانون المفوضية العليا للانتخابات
- جنان بوشهري: نحترم حكم إبطال الانتخابات وسلامة النتائج أسمى من العضوية
- البذالي: سعينا واجتهدنا الفترة الماضية لخدمة الوطن والمواطن بشتى الطرق المتاحة

من أسباب بطلان مجلس 2022 في حيثيات قرارات المحكمة

1 – الحكومة التي رفعت المرسوم هي حكومة جديدة لا يتصور وجود خلافات بينها وبين المجلس المنحل وبالتالي يكون المرسوم غير مسبّب بالمخالفة لنص المادة 107 من الدستور.

2 – الخلافات وعدم التوافق وعدم التعاون بين المجلس والحكومة السابقة يكون قد انتهى أمره وزال أثره، إلا أن الحكومة الجديدة قد استهلت أعمالها في اليوم التالي لتشكيلها بطلب حل المجلس دون أن تتبين موقف ذلك المجلس منها ومدى إمكان التعاون بينهما.

3 – عملية الانتخابات قد أجريت في ظل مراسيم بقوانين أصدرتها السلطة التنفيذية بإرادتها المنفردة في غيبة مجلس الأمة بسبب حله–جاءت مشوبة بعيب عدم الدستورية لمخالفتها نصوص الدستور، إذ أصدرت المرسوم بقانون رقم "5" لسنة 2022 بتعديل بعض أحكام القانون رقم "35" لسنة 1962 في شأن انتخابات مجلس الأمة، والمرسوم بقانون رقم "6" لسنة 2022 بتعديل الجدول المرافق للقانون رقم "42" لسنة 2006 بإعادة تحديد الدوائر الانتخابية لعضوية مجلس الأمة استنادا إلى المادة "71" من الدستور في حين أنه لا يوجد في هذين المرسومين ما يستدعي الإسراع في اتخاذ تدابير لا تحتمل التأخير، إذ صدر المرسوم الأول بحجة وجود تلاعب في القيود الانتخابية، بينما صدر المرسوم الثاني لإضافة بعض المناطق الجديدة إلى الدوائر الانتخابية، وهي وقائع سابقة على صدور مرسوم الحل ولم تحدث في فترة غيبة المجلس.

عبدالله الطريجي

فايز الجمهور

فرز الديحاني